

## مقدمة

لقد خلق الله الإنسان و خلق معه غرائزه و عواطفه ،وخلق معه غرائزة الشهوة الجنسية و عاطفة حب النسل ،هذه الغريزة و العاطفة اللتان تكونان الرابطة المقدسة بين المرء و أنثاه لحفظ الجنس البشري و إستقراره على الأرض .بمرور الزمن أدرك الإنسان بفطرته أن تنظيم العلاقات الجنسية بين كل فرد و أنثى السبيل القويم المؤدي إلى الحياة الهادئة بينه و بين الشخص الآخر من نفس طبيعته ،تسكن إليه نفسه و ينسل له من الأولاد ما يقوي بينهما عاطفة الحب و التعاون في ظل إشباع غريزته و عواطفه بطريقة منظمة .

إن حماية العرض يعد من أهم الحقوق التي إعترفت بها التشريعات و القوانين ،وهذا الحق هو تجسيد قانوني لشعور طبيعي موجود لدى كل إنسان وهو الشعور بالحياء ،هذا الشعور الذي وجد لدى الإنسان البدائي و إزداد الحرص عليه مع تقدم الحضارة ، بحيث أصبح إرتكاب عذا النوع من الأفعال المخالفة للدين و الأخلاق النظام الإجتماعي . لهذا نجد أن المشرع الجزائري يحمي عرض الأفراد بحمايته للحرية الجنسية ، و حظر الإعتداء عليها بوضع قيود معينة و رتب على مخالفة أحد هذه القيود عقوبات رادعة سواء كان الإعتداء مباشر كجريمة الإغتصاب و الزنا وكذلك جريمة الفعل المخل بالحياء، أو كان الإعتداء غير مباشر كجريمة التحرش الجنسي .

وسنركز في هذا البحث على موضوع التحرش الجنسي على ضوء التشريع الجزائري منى خلال قانون العقوبات ، و يجب الإشارة هنا إلى أن المشرع خصص لهذه الجريمة ضمن جرائم إنتهاك الآداب العامة في القسم السادس من الفصل الثاني الجنائيات الجنح ضد الأسرة و الآداب العامة ، الذي يحمل عنوان الجنائيات و الجنح ضد الأفراد في كتابه الثالث وهذا في الجزء الثاني من قانون العقوبات .

جريمة التحرش الجنسي و هو الفعل المنصوص و المعاقب عليه بالمادة 341 مكرر قانون العقوبات الجزائري هذا الفعل لم يكن مجرما في القانون الجزائري إلى غاية تعديل قانون العقوبات بموجب قانون رقم 15/04 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004،وقد جاء تجريمه كردة فعل نمو جريمة التحرش الجنسي في مواقع العمل و إستجابة لطلب الجمعيات النسائية.

→ إن حادثة هذه الجريمة بالنسبة للقانون الجنائي بصفة عامة قد تجعل من النص الأول للتجريم تجربة أولى قد تحتاج إلى تعديل و إضافة حتى تبلغ فعاليتها المطلوبة ، وهذا ما اتجه إليه المشرع الجزائري من خلال قانون 19/15 المعدل والمتمم لقانون رقم 15/04 الإشكالية.

كيف عالـج المشرع الجزائري جريمة التحرش الجنسي؟  
→ أسباب إختيار الموضوع.

إن مادفنا ودعانا إلى الولوج في موضوع جريمة التحرش الجنسي مجموعة من الأسباب هي:

- ♣ سبب إختيار موضوع الدراسة هو نفور غالبية الطلبة عن تناول هذه المواضيع المتعلقة بالجنس و خاصة التحرش الجنسي ، و هذا الأمر زادني إصرار على إختيار الموضوع.

♣ قلة الأبحاث في هذا الموضوع.

♣ إنتشار هذه الجريمة في المجتمع الجزائري بحيث أصبحت حديث الساعة .

♣ حادثة جريمة التحرش الجنسي بالنسبة للقانون الجنائي الجزائري.

→ أهمية الموضوع.

تكمن أهمية هذا الموضوع ألا وهي جريمة التحرش الجنسي في التشريع الجزائري ، في تحقيق الغايات و مقاصدها المرجوة ، وذلك للوصول إلى أفضل السبل التي من شأنها إيجاد الحماية الجزائرية الرادعة التي تناسب طبيعة الإعتداء على الحرية الجنسية من فعل التحرش الجنسي ، والتي يهدف من خلالها المشرع إلى تكريس الحماية من خلال الردع العام و الخاص .

كما أن لدراستنا لهذا الموضوع أهمية بالغة ، نظرا لجسامة الفعل الشنيع الذي يقع على الضحية و المتمثل في فعل التحرش الجنسي المجرم قانونا ، فالجريمة هنا ذات واقع

كبير لا يقتصر حدوثها على المجني عليه فقط بل يمتد أثرها للغير ،حيث يمس الأسرة في شرفها وكرامتها، ويمس المجتمع بانتشار الفساد.

– أهداف الدراسة .

♣ تسليط الضوء على مختلف النصوص القانونية التي تم إقرارها في التشريع الجزائري.

♣ إن الغرض من هذه الدراسة إزالة اللبس عن هذه الجريمة من خلال مفهومها و تمييزها عن باقي الجرائم .

♣ يمكن أن يكون هذا إضافة ولو بسيطة تساعد من يهمله أمر الخوض في الموضوع مستقبلا ، خاصة وأن الدراسات و الأبحاث المنجزة في هذا المجال نادرة جدا في التشريع الجزائري .

♣ الكشف عن الأسباب المساعدة في إنتشارها .

– المنهج المتبع.

إعتمدت على المنهج الوصفي بصورة جلية من خلال وصف الجريمة وصفا كاملا يعرض المفهوم وكذا أسباب هذه الجريمة .

وكذا المنهج التحليلي الذي هو عبارة عن تسلسل منطقي للأفكار للوصول لنتائج عن طريق التحليل ،في تحليل النصوص القانونية الواردة في قانون العقوبات.